الأعمال التجارية والتجار

دراسة مقارنة

تأليف
القاضي في منصب الشرف
الدكتور الياس ناصيف

منشورات الحلبي الحقوقية

محتوى الكتاب

فصل تمهيدي: تعريف قانون التجارة ومفهومه ونطاقه وتاريخه ومصادره

أولاً: تعريف قانون التجارة ومفهومه

أ - النظرية الشخصية أو الذاتية

ب - النظرية الموضوعية

ج - النظرية المختلطة

ثانياً: نطاق قانون التجارة

ثالثاً: خصائص قانون التجارة ومميزاته بالنسبة إلى القانون المدني

أ - الائتمان والثقة

ب - السرعة والمرونة

القاعدة الأولى: حرية الإثبات في المواد التجارية

القاعدة الثانية: الإثبات في السندات التجارية

ج - معدل الفائدة

د - مهل الإيفاء

- - تنفيذ العقد وإلغاؤه

و - التنفيذ المعجل

ز - نظام الإفلاس

ح - مسألة الاختصاص

رابعاً: نظرية توحيد القواعد في القانون المدني والتجاري

خامساً: قانون التجارة والقانون العام

سادساً: تدخل الدولة في عمليات التجارة

سابعاً: تاريخ قانون التجارة

أ - العصور القديمة

ب - العصور الوسطى

ج - العصور الحديثة

ثامناً: مصادر قانون التجارة

أ - التشريع

- 1 قانون التجارة والقوانين المكملة له

- 2 القانون المدني (قانون الموجبات والعقود)

- 3 الاتفاقيات الدولية

ب - الأعراف والعادات التجارية

- 1 الأعراف التجارية

- 2 العادات التجارية

ج - اجتهادات المحاكم

د - الفقه

تاسعاً: المصادر الدولية للقانون التجاري

الباب الأول: الأعمال التجارية

الفصل الأول: الأعمال التجارية بطبيعتها

أولاً: تعريف الأعمال التجارية بطبيعتها ومفهومها

أ - نظرية المضاربة أو قصد تحقيق الأرباح

ب - نظرية التداول

ج - نظرية المشروع

ثانياً: تحديد الأعمال التجارية بطبيعتها

أ - الأعمال التجارية المنفردة

- 1شراء البضائع وغيرها من المنقولات المادية وغير المادية لأجل بيعها بربح سواء بيعت على حالتها أم بعد شغلها وتحويلها
- 2شراء تلك الأشياء المنقولة نفسها لأجل تأجيرها أو استئجارها لأجل تأجيرها ثانية
- 3البيع أو الاستئجار أو التأجير ثانية للأشياء المشتراة أو المستأجرة على الوجه المبين في ما تقدم
- 4أعمال الصرافة والبنكا
- 5الأوراق التجارية أو السندات المالية

ب - المشاريع التجارية

- 1تعريف المشروع التجاري ومفهومه
- 2المشاريع التجارية التي عددتها المادة 6 من قانون التجارة

مشروع تقديم المواد أو مشروع التوريد

مشروع المصانع

مشروع النقل

مشروع العمالة والسمسرة

مشروع الضمان ذي الأقساط المحددة

مشروع المشاهد العامة

مشروع التزام الطبع

مشروع المخازن العمومية

مشروع المناجم والبترول

مشروع الأشغال العقدية

مشروع شراء العقارات لبيعها بربح

مشروع وكالة الأشغال

ملحق

مشروع التمثيل التجاري

بعض الأعمال التي اعتبرتها بعض التشريعات العربية أعمالاً تجارية بطبيعتها

الفصل الثاني: الأعمال التجارية بالتبعية

أولاً: تعريف العمل التجاري بالتبعية ومفهومه

ثانياً: شروط الأعمال التجارية بالتبعية

الشرط الأول: توفر صفة التاجر لدى من يقوم بالعمل

الشرط الثاني: تبعية العمل لتجارة التاجر

ثالثاً: إثبات الأعمال التجارية بالتبعية - قرينة التجارية
رابعاً: تطبيقات قرينة التجارية
أ - الالتزامات التعاقدية
ب - عقد الضمان
ج - عقد الكفالة
د - عقد العمل
هـ - عقد شراء وبيع المؤسسة التجارية
و - العقود التي يكون موضوعها عقارات
ز - عقد الوكالة
خامساً: الالتزامات الناشئة عن المسؤولية التقصيرية
سادساً: الالتزامات المترتبة عن الاثراء بلا سبب
سابعاً: الضرائب
الفصل الثالث: الأعمال المختلطة
أولاً: تعريف الأعمال المختلطة ومفهومها
ثانياً: النظام القانوني الذي يطبق على الأعمال المختلطة
أ - الاختصاص
ب - الإثبات
ج - إجراءات التنفيذ
د - الرهن
هـ - معدل الفائدة
الفصل الرابع: أعمال التجارة البحرية
أولاً: مشروع إنشاء أو شراء السفن بقصد استثمارها أو بيعها
أ - مشروع إنشاء السفن
ب - شراء السفن وبيعها واستثمارها
ثانياً: الإرساليات البحرية
ثالثاً: إجازة السفن والتزام النقل عليها
رابعاً: القرض البحري
خامساً: عقد استخدام الملاحين في السفن التجارية
سادساً: الضمان البحري
ملحق: الأعمال التجارية الجوية
الباب الثاني: التجار
تمهيد
الفصل الأول: الشروط اللازمة لاكتساب صفة التاجر
أولاً: تعريف التاجر ومفهومه
ثانياً: الشروط التي يجب توفرها في الشخص الطبيعي ليكتسب صفة التاجر
أ - الشرط الأول: احتراف الأعمال التجارية

الأمر الأول: القيام بأعمال تجارية

الأمر الثاني: اتخاذ العمل التجاري مهنة

ب - الشرط الثاني: قيام الشخص بالأعمال التجارية باسمه ولحسابه الخاص

إعطاء بعض الشركاء في الشركات التجارية صفة التاجر

ج - الشرط الثالث: الأهلية التجارية

- 1 أهلية الراشد لممارسة التجارة
- 2 الأهلية التجارية في بعض القوانين العربية
- 3 أهلية المجردين من قوة التمييز
- 4 أهلية القاصر لممارسة التجارة

د - الإذن للقاصر المميز بمزاولة التجارة

هـ - الإذن للقاصر المميز في تشريعات بعض الدول العربية

و - منع بعض الأشخاص من مزاولة التجارة

ز - أهلية المرأة المتزوجة لاحتراف الأعمال التجارية

ح - أهلية المرأة المتزوجة لمزاولة التجارة في بعض التشريعات العربية

ثالثاً: الشروط التي يجب توفرها في الشخص المعنوي ليكتسب صفة التاجر

أ - في القانون اللبناني

ب - في القانون الفرنسي وفي بعض التشريعات العربية

ج - وضع الدولة وأشخاص القانون العام بالنسبة إلى ممارسة الأعمال التجارية

رابعاً: إثبات صفة التاجر

الفصل الثاني: التزامات التاجر المهنية

تمهيد

المبحث الأول: الدفاتر التجارية

أولاً: أهمية الدفاتر التجارية

ثانياً: التشريع الحالي للدفاتر التجارية

ثالثاً: التزامات التجار بمسك الدفاتر التجارية

أ - القاعدة العامة

ب - الاستثناءات على القاعدة

- 1 الاستثناء الأول: أصحاب التجارة الصغيرة والحرف البسيطة
- 2 الاستثناء الثاني: الشركاء في شركات التضامن والشركاء المفوضون في شركات التوصية
- 3 الاستثناء الثالث: الحد الأدنى لرأسمال المال المستثمر
- 4 الاستثناء الرابع: قيام الدولة وأشخاص القانون العام بأعمال تجارية
- 5 الاستثناء الخامس: استثناء عكسي

رابعاً: أنواع الدفاتر التجارية

أ - الدفاتر التجارية الإلزامية

- 1 دفتر اليومية
- 2 دفتر الجرد
- 3 الدفاتر الإلزامية بمقتضى المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 (وضع تصميم محاسبي عام (

- 4دفتر الأستاذ
- 5دفتر الالتزامات

ب - الدفاتر الاختيارية

- 1دفتر صور الرسائل
- 2دفتر الصندوق
- 3دفتر المخزن
- 4دفتر الأوراق التجارية
- 5دفتر اليومية المساعد
- 6دفتر الأستاذ المساعد
- 7دفتر الخرطوش أو دفتر المسودة

خامساً: أصول تنظيم الدفاتر التجارية ومدة حفظها

أ - أصول تنظيم الدفاتر التجارية

ب - مدة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية

سادساً: الجزاء المترتب على عدم مسك الدفاتر التجارية أو عدم نظاميتها

أ - العقوبات الجزائية

- 1في قانون العقوبات
- 2في قانون التجارة
- 3في قانون ضريبة الدخل

ب - العقوبات المدنية

سابعاً: حجية الدفاتر التجارية في الإثبات

أ - القاعدة العامة لحجية الدفاتر التجارية في الإثبات

- 1إبراز الدفاتر التجارية إلى القضاء
- 2امتناع التاجر عن إبراز دفاتره التجارية

ب - حجية الدفاتر التجارية ضد التاجر

ج - حجية الدفاتر التجارية لمصلحة التاجر

- 1في الدعوى بين تاجرين

الشرط الأول: قيام النزاع بين تاجرين

الشرط الثاني: تعلق النزاع بعمل تجاري

الشرط الثالث: نظامية قيود الدفاتر التجارية

- 2في الدعوى بين تاجر وغير تاجر

د - تسليم الدفاتر التجارية إلى القضاء

- 1الطريقة الأولى: التسليم أو الاطلاع الكلي

الإرث

قسمة الجماعة

الشركة

الصلح الاحتياطي

الإفلاس

- 2الطريقة الثانية: التقديم أو الاطلاع الجزئي

المبحث الثاني: سجل التجارة

أولاً: أهمية سجل التجارة وأغراضه وتاريخه

أ - سجل التجارة في ألمانيا

ب - سجل التجارة في فرنسا

ج - سجل التجارة في لبنان

د - سجل التجارة في بعض التشريعات العربية

- 1في القانون المصري
- 2في القانون السوري
- 3في قانون التجارة العراقي
- 4في القانون الجزائري
- 5في القانون المغربي

ثانياً: تنظيم سجل التجارة

أ - إنشاء سجل تجاري لدى كل محكمة ابتدائية

ب - سلطة الرقابة على البيانات المطلوب قيدها

ج - علانية القيد في سجل التجارة

ثالثاً: الأشخاص الخاضعون للقيد في سجل التجارة

أ - الشروط الواجب توافرها للتسجيل

الشرط الأول: توافر صفة التاجر

الشرط الثاني: مزاولة النشاط التجاري في لبنان

رابعاً: البيانات الواجب قيدها في سجل التجارة

أ - البيانات الخاصة بالتاجر الفرد

ب - البيانات الخاصة بالشركات

خامساً: إجراءات القيد في سجل التجارة

سادساً: شطب القيد في سجل التجارة

أ - حالات الشطب

- 1حالة وفاة التاجر
- 2حالة انقطاع التاجر عن التجارة
- 3حالة حل الشركة

ب - إجراءات الشطب

سابعاً: آثار القيد في سجل التجارة

ثامناً: جزاءات مخالفة أحكام القيد في سجل التجار

أ - العقوبات الجزائية

- 1جزاء التخلف عن القيد
- 2جزاءات تقديم بيانات غير صحيحة للقيد

ب - العقوبات المدنية

ملاحق

ملحق رقم 1: نصوص قانون التجارة اللبناني المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 2: نصوص قانون التجارة السوري المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 3: نصوص قانون التجارة المصري المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 4: نصوص قانون التجارة العراقي المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 5: نصوص قانون التجارة الكويتي المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 6: نصوص قانون التجارة العماني المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 7: نصوص قانون التجارة الجزائري المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 8: نصوص مدونة التجارة المغربية المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

ملحق رقم 9: نصوص المجلة التجارية التونسية المتعلقة بموضوع هذا الكتاب